

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحلام اليقظة بنظام ديمقراطي

(مترجم)

الخبر:

في يوم الأربعاء الموافق 2021/03/17 توفي جون ماجوفولي 61 عاماً الذي كان رئيساً لجمهورية تنزانيا المتحدة متأثراً بمضاعفات في القلب في مستشفى مزينا في دار السلام، وأدت سامية سولو حسن 61 عاماً التي كانت نائبة للرئيس التنزاني اليمين الدستورية يوم الجمعة 2021/03/19.

التعليق:

كان النظام السابق يتمتع بتقدير كبير وعشق من البعض لدرجة أن الرئيس الراحل كان يوصف بأنه "بطل أفريقيا". ومع ذلك، بعد فترة وجيزة من وفاته، كشفت الأمور وأثبتت عكس ذلك وبأن النظام الديمقراطي وأتباعه فاسدون وكذابون. يوضح تقرير المراقب المالي والمدقق العام التنزاني الجديد لعام 2020/2019 والذي تم تقديمه إلى الرئيسة سامية في 2021/03/28 أن شركة طيران تنزانيا تسببت في خسارة 153.542 مليار شلن تنزاني خلال السنوات الخمس الماضية و60 مليار شلن تنزاني في العام الماضي 2020/2019 وحده، كما تسببت السكك الحديدية القياسية في خسارة 35 مليار شلن تنزاني، وتسببت هيئة الموانئ التنزانية في خسارة 3.7 مليار شلن تنزاني، وتسببت السلطات الحكومية المحلية (المناطق) في خسارة 18 مليار شلن تنزاني.

كل هذا يكشف عن تبيذير حكومي ضخم لمليارات الشلنات من خلال صفقات مشكوك فيها ومعاملات مثل عمليات الشراء غير القانونية والاختلاس من خلال خزينة البلاد التي تم إخفاؤها فترة النظام السابق. يبدو أن الحكومة التي وصفت نفسها بأنها محاربة للفساد لم تذهب إلى أي مكان، بل بقيت على حالها السابق، بل حتى أسوأ منه.

وخلال فترة الحكم السابقة أيضاً، كان هناك الكثير من عمليات الاعتقال والاختطاف التعسفية للمعارضين السياسيين والصحفيين ورجال الأعمال والمسلمين العاديين وعلماء المسلمين. بما في ذلك اختطاف عبد النوندو 2018/03/07، وستيفن نجو 2019/02/19، وفيلبريت جواجيلو 2015، وبن صنعاني 2017، ومدودي نينانجالي 2019/05/06، وآزوري جواندا 2017/11/21، وسلمي سعيد 2016/03/18، ومحمد ديوجي 2018/11/11، وكذلك الاعتقال التعسفي للعديد من المسلمين بينهم ثلاثة من أعضاء حزب التحرير في تنزانيا في تشرين الأول/أكتوبر 2017.

علاوة على ذلك، وردت أنباء عن وقوع العديد من عمليات القتل والاختفاء المشبوهة. على سبيل المثال، العثور على جثث على طول شاطئ كوكو في دار السلام خلال عام 2017، وقتل بواني (مكورانجا، كيببتي، روفيجي) وكذلك حالات اختفاء العديد من الأشخاص.

كل هذا يكشف الحقيقة الشريرة والفاصلة للنظام الديمقراطي حيث يتم استهلاك الناس بالأكاذيب والأمال الكاذبة.

إن طبيعة كل السياسيين الديمقراطيين هي استغلال الحكومة لإثراء أنفسهم من الأموال العامة باسم خدمة الشعب. هم لا يهتمون بأن يحاسبهم الناس ولا الله سبحانه، لأن فكرهم العلماني في الواقع لا يهتم بهداية الله.

في الإسلام، تهتم السياسة بالناس وهي موضع ثقة كبيرة كما يجب أن تخضع لرقابة عامة الناس، كما أن فيه محكمة المظالم تحاسبهم في الدنيا هذا غير الحساب الأليم في الآخرة. وبالتالي، فإن السياسة في الإسلام ليست عملاً يُستفاد منه ولكنها عبء يجب أن يؤدي مع خشية الله سبحانه وتعالى.

من الطبيعي إذن في ظل الحكم الإسلامي للخلافة الراشدة أن فوضى الكسب غير المشروع والفساد لن تكون موجودة كما هي الحال في النظام الرأسمالي اليوم.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

سعيد بيتوموا

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا